



توصيات منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية في ختام الاجتماع التشاوري الاقليمي

حول أجندة التنمية لما بعد 2015

بيروت، 30 نيسان/أبريل 2015

استراتيجيات تنموية بديلة لحقبة ما بعد 2015:

خروج عن نهج السياسات القائم

1. مقدمة عامة

مع بداية القرن الحالي، تبنى المجتمع الدولي في اطار الأمم المتحدة/إعلان الألفية، وحدد لنفسه مهلة لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2015. كانت الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة الموجه الرئيسي لجدول أعمال التنمية الدولية الذي حدد جملة من الأهداف المحددة والمتفق عليها والتي يمكن قياسها والتي ركزت على الحد من الفقر والجوع، وضمان حصول الجميع على التعليم، وتشجيع المساواة بين الجنسين، والحد من وفيات الأطفال والأمهات، من بين جملة أمور.

وقد توجّهت الأهداف بشكل خاص الى البلدان النامية، ومن بين الأهداف المعلنة هدفاً واحداً (الهدف الثامن) توجّه لمبدأ التعاون الدولي المشترك لتحقيق الأهداف السبعة الأخرى حيث ركّز على الشراكة العالمية للتنمية الهادفة لتعزيز نظام تجاري ومالي مفتوح ومبني على قواعد محددة، وتلبية احتياجات الدول الأقل نمواً، ومعالجة قضية ديون الدول النامية.

لكن منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، تأثر الاقتصاد العالمي بعدد من الأزمات الحادة التي اتخذت أوجهاً متعددة اتسمت باستمرار انتشار الفقر وعدم المساواة والجوع، ومستويات متزايدة من المخاطر وانعدام الأمن الدولي، ومخاوف بشأن الامدادات المستقبلية للحاجيات الأساسية مثل المياه والطاقة، وخطر تغير المناخ، والضغط الديموغرافية الناجمة عن تزايد عدد سكان العالم والشيخوخة، بالإضافة الى تحولات سريعة في موازين القوى في الاقتصاد العالمي. غير أن ترابط هذه التحديات بقوة على المستوى العالمي من خلال الاقتصاد الحر والأسواق المتكاملة بالإضافة الى ركافة الحوكمة العالمية وعدم توفر توزيع منصف للثروات في سبيل النفع العام العالمي أدى الى استحضار المزيد من الأزمات التي عجزت المسارات الدولية المعنية بالتنمية عن مجابعتها، فضلاً عن التنبؤ بحصولها.



هذا واستتبعت الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008-2009) تداعيات هائلة على الاقتصاد العالمي حيث كشفت الأزمة القصور النظامية في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية الدولية وغياب أي شكل من أشكال العدالة الاجتماعية. وتزامنت الأزمة المالية مع العديد من الأزمات الأخرى، بما في ذلك الارتفاع الشديد وشدة التقلب في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة بالإضافة الى التحديات المستمرة المتعلقة بتغير المناخ.

II. أين أخفقت الأهداف الإنمائية للألفية؟

على الرغم من أن انشاء أجندة الأهداف الإنمائية للألفية ساهم في تسهيل العديد من الإنجازات بالإضافة الى إحراز بعض التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف، لا سيما لجهة تخصيص الموارد في سبيل مكافحة الفقر وتعزيز روح الشراكة العالمية - وإن بخجل - التي تتضمن إشراك جميع أصحاب المصلحة، فإن حقيقة أن الأهداف الإنمائية للألفية لم ترق الى تحقيق النتيجة المرجوة ببلوغ العام 2015 طرحت إشكالية ما إذا كان النموذج التنموي القائم من شأنه أن يؤمن التنمية المستدامة، بما فيه للأجيال القادمة.

استندت عملية صياغة الأهداف الإنمائية للألفية على مشاورات محدودة جداً أدت الى وضع الأهداف من خلال عملية غامضة ومبهمة، ونتيجة لنقاش أعطى الأولوية للخبراء التقنيين في ظل شبه غياب لأي مشاركة اجتماعية قائمة على تحقيق أجندة تنمية مبنية على أساس حقوق الانسان كما إن تلك الأهداف لم تضع بلوغ العدالة الاجتماعية كهدف أساسي يجب السعي اليه. فأدت الأهداف الإنمائية للألفية إلى تبسيط جدول أعمال التنمية الذي أنشئ مع تركيز واضح على محاربة أشكال الفقر المدقع، وبالتالي على حساب الأهداف التنموية الأخرى ذات نفس القدر من الأهمية مثل مكافحة عدم المساواة والتمييز، والمشاركة والعدالة الاجتماعية، الحريات السياسية الخ. كما أن افتقاد الأجندة للوسائل والآليات التي من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة كانت واحدة من العوائق الرئيسية في اطار الأهداف الإنمائية للألفية، حيث ساهمت الأخيرة في تركيز الجهود السياساتية على تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة وغيرها) وذلك على حساب ضرورات تنمية أخرى مثل تنويع الانتاج وبناء القدرات الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائق، والآثار التوزيعية لسياسات الاقتصاد الكلي، بالإضافة الى إدارة عادلة ومستدامة للموارد الطبيعية وبناء حكم عالمي متوازن. علاوة على ذلك، بالرغم من كون الأهداف الإنمائية للألفية عبارة عن أهداف مشتركة وعالمية يشرف المجتمع الدولي على تحقيقها، إلا أنها تحولت في الواقع إلى حزمة من الأهداف ذات "حجم واحد يناسب الجميع"، وبالتالي أدت الى تحميل كل بلد مسؤولية متابعة نفس الأهداف المتفق عليها دولياً بغض النظر عن الاحتياجات الوطنية والتنمية والظروف الأولية لكل بلد، الأمر الذي أدى الى اعتبارها منحازة ضد البلدان الأكثر فقراً.



أما بما يعني الهدف الثامن الذي يقضي بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، فبقي التقدم محدوداً للغاية نظراً لافتقار جدول الأهداف الإنمائية للألفية إلى التزامات محددة ليتم تنفيذها من جانب البلدان المتقدمة. بتعبير أدق، لم يتم تحديد الأهداف المتعلقة بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بشكل دقيق، مما ساهم في إضعاف عملية مساءلة الدعم الدولي، وبالتالي أبقى العديد من الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي حبرا على ورق.

III. المنطقة العربية بين التحديات والآفاق

لا تزال مجموعة من التحديات العالمية تواجه المنطقة العربية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أبرز تلك التحديات تكمن في استمرار التفاوت بكافة أشكاله الجغرافي والفئوي والاجتماعي، وتدهور الأمن الغذائي، وتفاقم المشكلات البيئية، وانتشار العنف والصراعات، وتفشي الفساد وضعف الدولة وغياب حكم القانون، وغيرها من التحديات كالبطالة والفقر والتهمة الاجتماعية وتنامي التطرف والحركات الارهابية، وتفاقم أزمة الهجرة، والشيوخة، وغياب الحرية بالإضافة الى تواصل الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وما يسببه من عوائق اجتماعية واقتصادية وأمنية في المنطقة.

إن عدم قدرة دول المنطقة على مجابهة تلك التحديات يعود لأسباب تتعلق بطبيعة النموذج الليبرالي السائد عالمياً ومواصلة إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي والنظام الاجتماعي وفق هذا النموذج لتوسيع وترسيخ حكم الرأسمالية الاحتكارية وحماية الظروف لمزيد من التراكم الرأسمالي. هذا بالإضافة الى طبيعة الدولة في المنطقة التي لا تزال تتميز بالرعية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تعتمد على اقتصادات غير مُنتجة تغيب عنها اليات إعادة توزيع الثروات وانظمة الحماية الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى تساهم في تعطيل الحريات وتدجين منظمات المجتمع المدني والمنظمات النقابية والسيطرة على قراراتها، ناهيك عن استئراء الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية في ظل غياب آليات المحاسبة والمساءلة والجهات المعنية في تنفيذها.

في هذا الإطار، لا بد من رؤية شاملة لمستقبل المنطقة والعالم ككل، ترتكز على مجموعة من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية، وتصب ضمن إطار متكامل يرتكز الى مبادئ حقوق الانسان ومتجانس يربط بين الاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية المتكاملة، والأمن البشري والتنمية الاجتماعية المتكاملة، والتي تصبو جميعها إلى تحقيق مستقبل أفضل للجميع يقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية المستند الى المساواة والإستدامة والانصاف والمشاركة وحقوق الإنسان. هذا يتطلب أيضاً ضرورة وضع أسس لإرساء دولة مدنية ديمقراطية تنموية، ترتكز على عقد اجتماعي جديد مُبرم بين المواطن والدولة وقائم على مبادئ حقوق الإنسان، والمشاركة، والمواطنة، والمكاشفة والمحاسبة، والمساءلة.



.IV الاستراتيجيات البديلة والأطر المقترحة لأجندة التنمية لما بعد 2015

- يجب ان تستند أجندة التنمية لما بعد 2015 إلى إطار تنموي جديد يتضمن نهج سياسات أكثر تقدمية وموائمة مع المبادئ العالمية لحقوق الانسان لمواجهة التحديات العالمية للتنمية وصون حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في جميع أنحاء العالم التي من المحتمل أن تنجم عن السياسات والاستراتيجيات القائمة.
- ينبغي أن تستند عملية البحث عن نموذج أكثر استقراراً وعدلاً الى تقييم نقدي لتجارب التنمية في الماضي، وتخلص الى تحديد التدابير الجديدة اللازمة للرد على التحديات الجديدة الناجمة عن الأزمات المترابطة التي لحقت بعالمنا منذ بداية الألفية.
- أي رؤية مستقبلية للتنمية في اطار ما بعد 2015 تتطلب بشكل واضح مسؤولية عالمية تحرز تغييرات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، تتضمن تحولات في أنماط الاستهلاك والإنتاج العالمية والأطر التنظيمية الوطنية والدولية، حيث تساهم في تحديد استجابات سياساتية اقتصادية واجتماعية وبيئية أكثر تماسكا وإنصافا واستدامة، بالإضافة الى الترويج لهياكل حوكمة عالمية أكثر تمثيلاً.
- ينبغي أن يتحول النقاش من التركيز على مجرد تحديد أهداف وغايات جديدة لما بعد عام 2015، الى تحليل القضايا الرئيسية ووسائل التنفيذ. في هذا الاطار، ينبغي الانتقال من التفكير في مجموعات جديدة من الأهداف الرقمية، نحو تصميم أهداف وغايات تتعامل مع مختلف الظروف الحرجة والبيئات التمكينية المتعددة.
- لا يقتصر نجاح استراتيجية التنمية لما بعد 2015 على التصميم الفني الجيد وانما يتطلب دعم اجتماعي واسع، حيث أن وضع استراتيجية التنمية هو مشروع مشترك اجتماعيا في سبيل التحول والتقدم. ففي جميع الحالات الناجحة، احتفظت الدولة بدور هام وفعال في توجيه عملية التغيير، وفي تصحيح إخفاقات السوق وتحسين الفعالية الديناميكية الشاملة. في هذا الصدد ينبغي لإطار التنمية لما بعد عام 2015 أن يعترف بدور الدولة الأساسي والفعال جنبا إلى جنب مع الفاعلين التنمويين الآخرين من أجل الاستجابة للأزمات المتعددة التي تهب الاقتصاد الدولي. هذا بدوره يتطلب الحفاظ على تماسك عام من أجل تجنب مبدأ التنازل عن ميزة من أجل



الحصول على أخرى، بحيث أن الأدوات والسياسات المعتمدة لمعالجة أزمة معينة لا تؤدي إلى تفاقم آثار أزمات أخرى.

• ينبغي على اطار التنمية لما بعد 2015 أن ينطوي على استراتيجيات فعالة قادرة أن تخلق تزاوجاً بين الإنجازات قصيرة المدى واستدامة التنمية على المدى الطويل من خلال اعتماد تدابير وسياسات تهدف الى مواجهة التقلبات الدورية، وخلق أسس مستدامة للنمو والتنمية، والحد من التوترات التوزيعية، بالإضافة الى تخفيف التكاليف البيئية.

• ينبغي على اطار التنمية لما بعد 2015 أن يتضمن استراتيجية واضحة لتحسين الرفاهية بطريقة مستدامة اجتماعياً وبيئياً. ومن أهم ركائز هذه الاستراتيجية الدفع نحو سياسات تصنيع فعالة جنباً إلى جنب مع سياسات البيئة والطاقة من أجل نمو منخفض-الكربون. فإن معظم تجارب التنمية الناجحة عملت على تنويع الإنتاج والابتعاد عن السلوك الريعي. وقد بُنيت الاستراتيجيات التي تقوم عليها هذه التحولات الاقتصادية على سياسات تدعم التنويع الاقتصادي من خلال سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات التصنيع النشطة بما في ذلك أسعار تنافسية للصرف، وتدابير ضريبية وائتمانية محفزة للاستثمار لا سيما الصناعات الوليدة، بالإضافة الى اتخاذ تدابير لدعم البحث والتطوير وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر المنوط بتعزيز الأوصال بالإنتاج الوطني.

• ينبغي على اطار التنمية لما بعد 2015 أن يتضمن استراتيجية واضحة لجهة المرونة الهيكلية للاقتصادات النامية بما في ذلك درجة الانفتاح الاقتصادي ودرجة الاندماج في الأسواق الدولية من خلال التحرير التجاري والاستثماري والمالي. يتعين على الأخير أن يعتمد على حجم البلد والتخصص الإنتاجي الخاص به. هذا بدوره يتطلب سياسة انتاجية نشطة لتعزيز القدرات الوطنية، وخلق مزايا تنافسية ديناميكية، وتعزيز التقدم المستمر في امداداتها الإنتاجية والتصديرية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون للبلدان النامية قدرة على وضع آليات تنظيمية لحسابات رؤوس الأموال الخاصة بها وذلك في سبيل تفادي استيراد أي تقلبات أو صعوبات في إدارة الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى محاربة التدفقات غير المشروعة.

• ينبغي على اطار التنمية لما بعد 2015 أن ينطوي على استراتيجية إعادة توزيع فعالة وعادلة تتضمن سياسات مالية تصاعدية وسياسات عادلة ونشطة لسوق العمل. نحن بحاجة إلى نظام ضريبي تصاعدي يحد من ازدياد الهوة بين الفقراء والأغنياء ويضمن العائدات الضرورية للدولة من الأفراد والشركات على حد سواء



لكي تكون قادرة على توفير الخدمات العامة للمواطنين .بالإضافة الى ذلك، يجب ان تشمل الاستراتيجية سياسات عمل تهدف الى توليد فرص العمل اللائق، ومعالجة ظاهرة تفشي القطاع غير المهيكل عبر تنظيمه وتقديم الدعم المطلوب.

- ينبغي أن يتضمن إطار التنمية لما بعد 2015 استراتيجية تقوم على شراكة عالمية جديدة للتنمية تسمح للدول والجهات التنموية الفاعلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والحكومات، والمؤسسات الإقليمية والدولية، والقطاع الخاص ووسائل الإعلام الخ .بمعالجة التحديات العالمية والوطنية . هذا بدوره يستوجب تصميم نهج تعاوني ومتناسك على الصعيدين الوطني والدولي.

V. مطلب عربي: العناوين والأهداف التي يجب ادراجها في أجندة ما بعد 2015

بالإضافة الى ما سبق، تتبنى منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية الاقتراحات العربية لأهداف التنمية المستدامة التي خلص اليها المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) و جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة البيئة في الأردن، و الذي انعقد في عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، في 2-4 نيسان/أبريل 2014.

ترتقي الأهداف العربية المقترحة الى تطلعات الشعوب العربية لجهة معالجة التحديات التي تواجه المنطقة العربية وتلبية احتياجاتها التنموية. وبما أن عملية صياغة الأهداف في اطار أجندة التنمية لما بعد 2015 هي عملية سياسية، فإن بلورة هذه الأهداف تأتي بثمارها حين ينقلها المفاوضون العرب الى قمة الأمم المتحدة لاعتماد جدول أعمال التنمية في 25-27 أيلول/سبتمبر 2015 ليتم ادراجها في الأجندة المرتقبة. لكن بالإضافة الى الأهداف المعلنة، فإن منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية تدعو لإدماج آليات التمويل الخاصة بمسار تمويل التنمية الذي تقوده الأمم المتحدة ضمن أجندة التنمية لما بعد 2015. فبالرغم من ان المسارين مستقلان، الا ان المواضيع المطروحة في كلا المسارين مترابطة بشكل عضوي، وأن تحقيق اي تغيير في النموذج التنموي يرتبط بنتائج هذين المسارين. وقد تم اعداد ورقة من قبل المفاوضين في المحطة القادمة لمسار تمويل التنمية (اديس ابابا في 13-16 تموز/يوليو 2015) تتضمن العناصر الأساسية للنقاش وتدعو الى حشد الموارد الوطنية في الدول النامية في سبيل الاعمال بتمويل التنمية.



في هذا الاطار، وانطلاقاً من روحية الاقتراح العربي لأهداف التنمية المستدامة، فإن العناوين والأهداف التي تدعو منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية الى ادراجها في أجندة ما بعد 2015 تتضمن:

- الإشارة الى ضرورة إبرام عقد اجتماعي جديد بين المواطن والدولة وقائم على مبادئ حقوق الإنسان، والمشاركة، والمواطنة، والمكاشفة والمحاسبة، والمساءلة والعدالة الاجتماعية. ويصب العقد الاجتماعي ضمن إطار متكامل يرتكز الى مبادئ حقوق الانسان ومتجانس يربط بين الاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية المتكاملة، والأمن البشري والتنمية الاجتماعية المتكاملة. هذا يتطلب أيضاً ضرورة وضع أسس لإرساء دولة مدنية ديمقراطية تنموية تُدرج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في طليعة أولوياتها. هذا بدوره يتطلب أن تقوم الدول بسن التشريعات التي تتوافق مع الأهداف المنشودة في اطار أجندة ما بعد 2015.
- توقيع كافة الدول على، وكذلك تنفيذ، المعاهدات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، والالتزام بالقوانين الدولية بما فيه حق الوصول الى المعلومات، حماية الشهود والمبلغين، بالاضافة الى المساءلة والمراقبة والمحاسبة.
- ادراج حرية الأفراد والأمم على الصعيدين السياسي والاجتماعي-الاقتصادي. فكما أظهرت الانتفاضات العربية، لن تتحقق التنمية من دون حرية. وتحقيق الحرية يتطلب عددا من التدابير على الصعيدين السياسي والاقتصادي. فعلى الجبهة السياسية، يجب أن يشمل التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ينبغي وضع السياسات والمعايير وحدود الأهداف لإعمال هذه الحقوق. أما على الصعيد الاقتصادي، هذا يعني ايجاد نظام مالي داعم (الاستقرار المالي، التوجه الى الاقتصاد الحقيقي، وخدمة احتياجات صغار المنتجين والمستهلكين)، بالاضافة الى التنسيق على مستوى الاقتصاد الكلي العالمي، ويجاد سوق للسلع غير المضاربة، وتبادل التكنولوجيا والمعرفة والوصول اليها بأسعار معقولة. علاوة على ذلك، يجب بناء نظام تجاري واستثماري جديد يتوجه نحو التنمية، بحيث أن الاتفاقيات التجارية والاستثمارية بين البلدان تشمل الحق في "حيز السياسات" الذي يمكن البلدان النامية من وضع سياسات تدعم انعاش اقتصاداتها من حيث تعزيز القدرات الانتاجية وخلق فرص العمل اللائق والمساهمة في اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- إدراج الانصاف والعدالة الاجتماعية بوضوح. فالعدالة الاجتماعية والتي تقوم على مبادئ المشاركة والانصاف والمساواة وحقوق الانسان تقضي بمكافحة جميع أنواع الفقر التي لا تقيسها خطوط الفقر التقليدية مثل الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية ذات النوعية الجيدة، والبطالة وعدم المساواة. وقد أشارت التقارير الى



ازدياد هائل في نسب التفاوت بين الأشخاص، إذ أن العالم وصل الى مرحلة يمتلك فيها أثنى 1 في المائة من سكان العالم أكثر من 85 في المائة من الموارد. هذا وإن أنماط عدم المساواة لا تقتصر على الدخل، ولكن تشمل أيضاً التحيزات الجغرافية والعرقية والدينية والقائمة على نوع الجنس والتي تمثل عائقاً واضحاً أمام التنمية . لذا، من الضروري أن يقدم جدول الأعمال بعد عام 2015 تحليل متعمق لهذه التفاوتات متعددة الأبعاد مع تحديد أهداف ومعايير للقضاء عليها. كما ينبغي إعادة النظر بخط الفقر المحدد بالعيش على أقل من 1.25 دولار باليوم، حيث أنه على بحسب هذا المستوى، يصل الفقر في المنطقة العربية الى 4 في المائة، غير أنه أعلى بكثير في الواقع. أخيراً، وبما يتعلق بالحماية الاجتماعية، فيجب التخلي عن مقاربة الأخيرة كونها كلفة والانتقال الى مقاربة حقوقية وتوسيع أرضيات الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في القطاع غير المهيكل.

- **توضيح واعمال حقوق اللاجئين والنازحين.** هذا يشمل حقوق اللاجئين الفلسطينيين الذين يشكلون أكبر عدد من السكان بصفة لاجئ في التاريخ المعاصر، بالإضافة الى حقوق النازحين من جراء الحروب والمصاعب الاقتصادية. وينبغي أن يتضمن جدول الأعمال بعد 2015 معايير واضحة للحكومات من حيث المعاملة العادلة لكل من اللاجئين والنازحين داخلياً، كما يجب تشجيع بلدان المنشأ على تسهيل عودة اللاجئين والنازحين الى مناطقهم الأصلية.
- **ادراج معالجة عدم المساواة بين الجنسين في اطار تحول نموذج التنمية عينه.** يتعين على أجندة ما بعد 2015 الانتقال من مجرد تعميم المساواة نحة الانصاف بين الجنسين، والتي يجب أن تكون محور أي نموذج جديد للتنمية وليس مجرد نتيجة ثانوية لسياسات معينة.
- **تعزيز الأطر التشاركية للحكم.** يجب أن تشير أجندة التنمية لما بعد 2015 الى حق مختلف المعنيين في المشاركة على جميع مستويات صنع القرار. هذا يستلزم الاعتراف بالمجتمع المدني الى جانب غيره من اللاعبين التمويين كشريك رئيسي في تحديد القضايا والسياسات والأهداف وتنفيذ برامج العمل، الأمر الذي يستتبع توفير فرص الحصول على المعلومات وغيرها من القنوات. بالإضافة الى ذلك، لا بد لأجندة ما بعد 2015 أن تشير الى أهمية الحوار الاجتماعي الممأسس بين العمال وأصحاب العمل والدولة.
- **الحفاظ على التماسك الاجتماعي.** على أجندة ما بعد 2015 أن تتضمن صفات سياسية واضحة للحفاظ على التماسك الاجتماعي، بما في ذلك تنفيذ آليات العدالة الانتقالية حيث تدعو الحاجة.



- إدماج آليات التمويل الخاصة بمسار تمويل التنمية الذي تقوده الأمم المتحدة ضمن أجندة التنمية لما بعد 2015. إن المواضيع المطروحة ضمن مسار تمويل التنمية مترابطة بشكل عضوي مع تلك المطروحة في سياق أجندة التنمية لما بعد 2015. فلا بد للأخير أن يعالج المواضيع المتعلقة باصلاح الانظمة الضريبية الوطنية، وتغيير انماط الانتاج والاستهلاك وتعزيز دور الدولة، ومراجعة ادوار المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في ادارة الشؤون المالية الدولية ومتابعة المفاوضات لاعادة هيكلة الديون السيادية. في ما يتعلق بالاصلاح الضريبي، تدعو منظمات المجتمع المدني الى تعاون دولي في المسائل الضريبية ينتج اتفاقية ملزمة قانوناً وتحت رعاية الأمم المتحدة، وذلك من أجل لضمان وجود إطار متين للعمل، بما في ذلك تعريف واضح للمبادئ وكذلك تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. فيجب أن يكون مسار تمويل التنمية جزءاً أساسياً من أجندة التنمية لما بعد 2015، تحديداً وأنه لا يصلح إغفال النقاش الدولي حول الشراكة العالمية من اجل التنمية كما هو الحال في اطار المفاوضات حول تمويل التنمية التي تكتفي ببعض الاصلاحات الهيكلية التي لم تثبت قدرتها على تأمين المساواة الاجتماعية والتنمية المطلوبة.
- إدراج قضايا البيئة في جميع الأهداف بدلاً من التطرق اليها في هدف مستقل، مع تحديد معايير وآليات لتطوير غايات بيئية مترابطة.
- ادراج 'إنهاء الاحتلال' كهدف واضح وصريح مع مدة محددة بإنهاء الاحتلال. فالمنطقة العربية تعاني من أطول احتلال أجنبي (اسرائيلي) في التاريخ الحديث، يقوم بفرض نظام واضح للتمييز العنصري والديني، لا ينتهك القانون الدولي والمواثيق المتعلقة بالسلام والأمن وحقوق الانسان فحسب، بل ينتهك أيضاً الحق في التنمية.